جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كليـــــة الادارة والاقتصـــــــاد
قسم اقتصاديات نفط غاز

دور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي العراق نموذجآ للمدة من (2004 - 2022)

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم اقتصاديات النفط والغاز
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في اقتصاديات النفط والغاز

من قبل الطالبة
زينـــــــب زايـــــر هامـــــــل
بإشراف
أ.م. عـــــــلاء جمعـــــه كـــريم

1445هـ
2024م

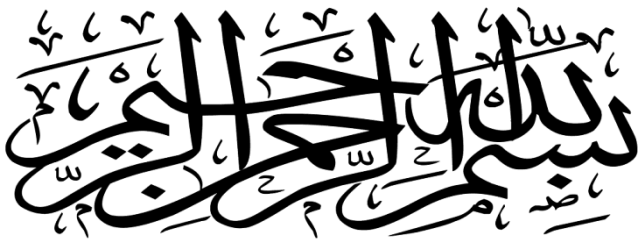

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة النساء: 30)

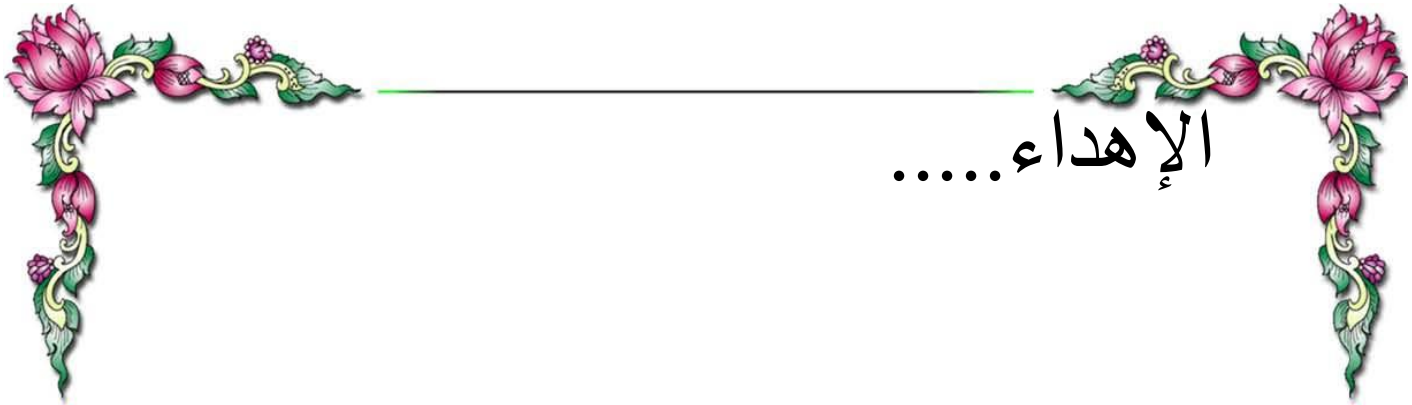

الإهداء.....

قــال تعالى(قــل إعملــوا فســيرى الله عملكــم ورســوله والمؤمنين (إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة.. وانصح الامة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد(صلى الله عليه وسلم)

إلى أهل البيت عليهم السلام، الذين كانوا مصابيح الهدى وسفن النجاة، أستمد منهم العون والإلهام في كل خطواتي وأعمالي. لقد كانت سيرتهم العطرة وتعاليمهم السامية بمثابة المنارة التي تضيء دربي في أحلك الأوقات وأشدها صعوبة.

إلى ذكرى والدي، الذي رحل عن عالمنا مبكرًا ولكنه ترك في القلب أثرًا لا يمحى، كل خطوة نجاح أخطوها هي تكريم لك ولما علمتني إياه من قوة وصبر.. أرجو من الله يرحمك ويتقبلك من الشهداء .

والدي العزيز_رحمه الله

الى من وضع المولى.. سبحانه وتعالى_الجنة تحت قدميها ووفرها في كتابة العزيز، بحر الحنان وسر الامان..(أمي الحبيبة).

الباحثة

شكر وامتنان

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال هذه الرحلة العلمية.

أود في البداية أن أعبر عن بالغ شكري وتقديري لمشرفي الفاضل الدكتور علاء جمعة كريم، الذي لم يبخل عليّ بثمين وقته، وغزير علمه، وصادق نصحه. لقد كان لتوجيهاته الدقيقة ومتابعته الحثيثة الأثر البالغ في تجويد هذا العمل وخروجه إلى النور في أبهى صورة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتي الكريمة، التي كانت السند والمعين في كل الأوقات، فبفضل دعمهم المعنوي وصبرهم وتفهمهم لمتطلبات هذه المرحلة الدراسية الحاسمة استطعت تخطي العقبات والوصول إلى هذه اللحظة.

أخيرًا، أشكر كل المكاتب والمؤسسات التي فتحت أبوابها لي، مما سمح لي بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث.

زينب

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث الموسوم **بـ(دور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي العراق نموذجآ للمده من (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢))** الذي تقدمت به الطالبة**(زينـــــــب زايـــــر هامـــــــل)** قد جرى تحت اشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد ، وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية واوصي بمناقشته.

اسم المشرف: علاء جمعة كريم

الدرجة العلمية: مدرس مساعد

/ / 2024

بناء على توجيه المشرف ارشح هذا البحث للمناقشة.

أ.م.د حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

/ /2024

محتويات البحث

الآية القرآنية:.....ب
الإهداء:.....ج
شكر وامتنان:.....د

اقرار المشرف:.....هـ
المحتويات:.....و
المقدمـــــــــــــــة:..... 1-4
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي 5- 19
أولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي.....6
ثانياً: أهمية الإنفاق الحكومي 6
ثالثاً: لنظريات الاقتصادية للاتفاق الحكومي.....7
رابعاً: قواعد النفقات العامة.....8
خامساً: مفهوم النمو الاقتصادي.....9
سادساً: خصائص النمو الاقتصادي.....10
سابعاً: همية النمو الاقتصادي.....11
ثامناً: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....12-14
المبحث الثاني: تحليل واقع الاقتصاد العراقي.....15-
أولاً: تحليل الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد..... 16
ثانياً: تحليل نسبة مساهمات القطاع السلعي والخدمي.....18
ثالثاً: تحليل الموازنة العامة.....22-23
المبحث لثالث: تحليل الانفاق العام الحكومي.....24- 31
أولاً: تعريف النفقات العامة وعناصرها : 25
ثانياً – صور وأشكال النفقات العامة:.....26
ثالثاً-قواعد النفقات العامة :.....27
رابعاً- تقسيمات النفقات العامة.....28
خامساً- الفرضيات والنظريات المفسرة 29
سادساً- ظاهرة إزدياد النفقات العامة.....30-31
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.....32 -33
المصادر:.....34-38

المقدمـــــــة

المقـــــــدمـــــة

يسعى العراق كباقي دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومحاربة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على وسيلة الإنفاق الحكومي من بين عدة وسائل متاحة، ففي العراق نجد أن سياسة الإنفاق الحكومي كجانب مهم من أدوات السياسة المالية عرفت تزايدا مستمرا مع بداية سنة 2004 وانطلاق تجسيد الاستثمارات العمومية، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً- أهمية البحث:

وان هذا الموضوع (الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي) من أهم المواضيع التي كانت وما زالت موضع اهتمام العديد من الباحثين في مجال المالية العامة سيما وأن الإنفاق الحكومي يعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها مع مراعاة العملية الإتفاقية وحجم ذلك الإنفاق، ويعتقد الكثير من الباحثين أنه كلما زادت النفقات الحكومية زادت معها المنفعة العامة إلا إن هذا الإعتقاد غير صحيح، لأنه في حالة زيادة الإنفاق دون تحقيق المنافع المستهدفة سيترتب عليها زيادة في أوجه الإسراف والتبذير وهدر للأموال العامة بسبب سوء توزيع تلك النفقات وكذلك عدم تخصيص الموارد الإقتصادية على أوجه الإستخدام المختلفة بالإضافة إلى إنخفاض كفاءة الإنفاق وعليه لا بد أن يكون حجم معين لذلك الإنفاق يسمى بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي سيما الجاري منه.

وكذلك إن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري يساعد راسم السياسة الإقتصادية من تجنب الهدر في الأموال العامة وإتباع إسلوب عقلاني لترشيد الإنفاق بطريقة ذات كفاءة عالية الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً – مشكلة البحث:

إن التوسع في الإنفاق العام قد يؤدي إلى آثاراً سلبية على معدلات النمو الاقتصادي لإن تلك الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع أوجه الإسراف والتبذير، كما تحاول الإجابة على ما إذا كان هناك حجم أمثل للإنفاق الحكومي الجاري.

ثالثاً- فرضية البحث:

إن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري يمكن أن يعمل على تعظيم معدلات النمو الإقتصادي في العراق ، وإن الإستمرار بزيادة الإنفاق الحكومي الجاريين الحجم الأمثل قد يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الإقتصادي.

رابعاً- هدف البحث:

تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعظم معدلات النمو الإقتصادي بإستخدام نموذجالإنحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في العراق.

خامساً- منهج البحث

يعتمد هذا البحث على استخدام المنهج النظري والإسلوب القياسي الكمي بإستخدام نموذجا لإنحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) (Modelبهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري في العراق.

سادساً- هيكلية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لدور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، العراق نموذجآ للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، ومن أجل إثبات فرضية البحث وتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث رئيسية وتناولنا في المبحث الأول ثمان نقاط رئيسية لغرض التعرف على مفهوم واهمية وقواعد واهم النظريات وخصائص والنظريات التي تهتم بالنمو الاقتصادي، ولخصت الباحثة اهم المؤشرات التي توضح اهمية النمو الاقتصادي خاصة في العراق.

اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تحليل واقع الاقتصاد العراقي وتعمقنا بهذا المبحث وقسمناه الى ثلاث نقاط رئيسية هي تحليل الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد والثاني تحليل نسبة

مساهمات القطاع السلعي والخدمي والثالث تناولنا فيه تحليل الموازنة العامة . اما في المبحث الثالث فتناولنا فيه تحليل الانفاق الحكومي بصورة معمقة واستخرجنا بعض الجداول المهمة التي تخص الانفاق الحكومي في الاعوام الاخيرة التي اختص فيه بحثنا هذا.

وانهت الباحثه بحثها المتواضع هذا بخاتمة وخرجت منه باهم الاستنتاجات وكذلك اهم التوصيات ، ومن ثم يليه اهم المصادر التي تختص بالانفاق الحكومي وكل ما يهم بحثنا هذا.

ومن الله التوفيق والسداد

الباحثة

المبحث الأول

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول
الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

أولاً– مفهوم الإنفاق الحكومي:

ومفهوم الإنفاق الحكومي بـ(Government spending) أو (government) expenditure هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام . فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي. يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي[1].

وكذلك انه :"مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"[2]. ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او المساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) [3]. وهو ايضا (مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام) [4] .

ويمكن تعريفه على انه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة"[5].

ثانياً: أهمية الإنفاق الحكومي

يُستخدم الإنفاق الحكومي كأداة مالية قوية لتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، وتلبية العديد من الاحتياجات، ويشمل ذلك توريد السلع والخدمات التي لا يوفرها القطاع الخاص، مثل الطرق والجسور، يتمثل تأثير الإنفاق الحكومي في النقاط الرئيسية التالي:

1. يساهم الإنفاق في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، إذ يخلق الاستثمار في البنية التحتية تأثيراً مضاعفاً في الاقتصاد، ويزيد من القدرة الإنتاجية له على المدى الطويل.
2. يمكن عبر تغيير الإنفاق التأثير في النشاط الاقتصادي، ما يقلل من الآثار السلبية للدورة الاقتصادية.
3. يحفز زيادة الإنفاق ارتفاع الطلب الكلي، ويمنع الركود، ويحفز الإنتاج ما يساعد على تقليل معدل البطالة.[1]

(1) فيصل علي خورشيد، تحليل العلاقة السببية الايرادات الحكومية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي العراقي، دراسة قياسية للمدة 1970 -2016 ، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد 4، العدد2، كانون الاول ، 2020، ص269.

(2) زهراء فارس خليل سعر صرف الدينار العراقي بين ضغط الانفاق العام الحكومي واليه نافذة العملة / رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد بغداد، 2019، ص 349.

(3) صدام داود ، مصطفى سلمان (مبائ الاقتصاد الكلي) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006 ، ص 188.

(4)بيتر بينكي ، ديفيد بريشينكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ترجمة ليندا محمود ، ص1 ، دار مصباح الحرية الاهلية ، الاردن ، 2008.

(5)وائل سليم جميل ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981 - 2000) رسالة مقدمة الى جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد ، ص 23

ثالثاً– النظريات الاقتصادية للانفاق الحكومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من العوامل الإقتصادية في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة بالرغم من أن زيادة النفقات العامة ذات طابع سياسي متميز عن الإيرادات العامة إلا أنها تخضع في حدود معينة لهيكل الاقتصاد القومي[2]:

أ. زيادة النفقات و نمو الدخل الوطني: تبين الدراسات الإحصائية إلى وجود توافق بين زيادة الدخل القومي وزيادة الإنفاق الحكومي، وسوف يتم في هذا الإطار بيان العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي Modeling economic Macro) إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي (Government expenditure) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وقد حضيت هذه العلاقة بإهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود، وكانت موضع جدل شديد، وهناك رائيين متعارضين حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي[3].

والتي تستند نظريا إلى مدرستين رئيستين تمثل أفكارها الخلفية لهذه الدراسات: أولهما فرضية أو بما يعرف بقانون واجنر، الذي ينص على أن مع مرور الزمن وازدياد النمو الإقتصادي، تبرز ضرورة إجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي لإشباع الحاجات العامة والرغبات المتزايدة لدى الأفراد، حيث خلص تحليله إلى وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين مستوى النمو الاقتصادي وحجم القطاع الحكومي، فكلما زاد الدخل القومي يزيد معه الإنفاق الحكومي، كما نجد أن رينشاد بيرد (1971 (R.Bird يدعم هذه الفكرة ويفترض أن القانون يعمل تحت الشروط التاية:

1. إرتفاع نصيب الفرد من الدخل.
2. التغير التكنولوجي من نوع معين.
3. التحول الديمقراطي (توسيع المشاركة السياسية في نظام البلاد) [4].

رابعاً– قواعد النفقات العامة:

(1)حيدر طالب موسى محيسن الحياوي) سياسات الدعم الحكومي واثارها على التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة (1990-2006) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، 2009، ص 105.

(2)محمد علي ابراهيم العامي ، نغم حسن نعمة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 40 ، العدد 15 ، اذار ، 2007 ، ص 6.

(3)http://www.iasi.net/lasj?func-fulltext&ald-82337 .35

(4).الانفاق الحكومي واختبار قانون فانجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة (1975-2010) : تحليل قياسي، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ،، ص54.

تعريف النفقة العامة: هي مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد إشباع حاجة عامة[1].

عناصر النفقة العامة :

النفقة العامة مبلغ من النقود : تتأخذ النفقة العامة عادة" طابعا" نقديا" ، يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات من اجل القيام بنشاطها ، كدفع مرتبات العاملين وأجورهم ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والاتفاق على الجيش وقوات الأمن والأشغال العامة ... الخ ، ولا يعد من قبل النفقة العامة التجاء الدولة بما لها من سلطات الى الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما هو في حالات التكليف الإجباري ، او جباية ما تحتاجه عينيا" من الأفراد دون ثمن ، او مزايا عينة كالسكن المجاني او مزايا نقدية كالإعفاء من الضرائب ، وقد تضاءلت هذه الحالات في ظل الدولة الحديثة ، بحيث اصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات بشكل عنصر أساسيا" من عناصر النفقة العامة وترتب على ذلك ازدياد حجم النفقات العامة ، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها[2].

ومن مزايا استخدام النقود في الإنفاق انه يسهل من عمل النظام المالي ، حيث انه يركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تامينا" لأفضلية استخدامها وفقا" للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات في الإنفاق العيني ، فضلا" على ان الإنفاق العيني يثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة ، كذلك الإنفاق العيني هو الأخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من النفقات العامة وتحمل الأعباء التي تفرضها. [3]

صدور النفقة العامة من الدولة او احدى هيئاتها : يشترط في النفقة العامة ان تصدر من الدولة او احدى هيئاتها ، وبهذا المفهوم فأنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، وتعد النفقة العامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية ، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها الأفراد او المشروعات الخاصة لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام ، فاذا تبرع شخص ما بمبالغ لبناء مستشفى او مدرسة على سبيل المثال فلا يعتبر ذلك نفقة عامة إنما يدخل ذلك ضمن اطار الإنفاق العام .

---

(1)موسى خلف عواد ، كريم سالم ، الأزمة المالية والعالمية واثارها المحتملة ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول لكلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية للمدة 17-18 /اذار / 2009 ص 113 ، 114.

(2)محمد سلمان العاني ، تزامن والتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، تصدر من كلية الادراة والاقتصاد جامعة واسط العدد الثامن ، 2011 ،ص53.

(3) المصدر نفسه.

والنفقة العامة تهدف أساسا" الى شباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا" عاما" للأفراد ، مثال ذلك الأفراد متساوون في تحمل الأعباء المالية (الضرائب وغيرها) فهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه ، اي ان النفقة سدادا" لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة [1].

خامساً: مفهوم النمو الاقتصادي

من المفاهيم الاساسية التي تسعى اغلب دول العالم الى تحقيقها هو تحسين المستوى المعاشي للافراد وزيادة رفاهيتهم، وهذا لايتم ألا عن طريق معدلات مرتفعة ومستمرة ومستدامة من النمو الاقتصادي، فهو القادر على توفير مصادر العيش الكريم وتلبية كل متطلبات واحتياجات الافراد من تعليم جيد ورعاية صحية وخدمات اجتماعية، الامر الذي يجعل الأفراد أكثر ابداعا واكثر انتاجية، لذا سنبين في هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي واهم مصادره واهم نظرياته. 1 تعريف النمو الاقتصادي ابسط تعاريف النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل اكبر من نمو السكان فقد عرفه سيمون كوزنتس" بأنه[2]:" الإرتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان"، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الإزدهار الإقتصادي يتطلب الإرتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج، وقد عرف النمو ايضا بأنه ذلك المصطلح الذي اقترن بظهور الراسمالية وقدرتها الالية وأنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لراس المال التي ادت الى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار او وتيرة الزيادة فيها[3] اما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية[4]تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل ولأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات ، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة

(1) اديب قاسم شذي (الاقتصاد العراقي ... الى اين)، ط1 ، دار المواهب للطباعة - النجف الاشرف ، 2011 ، ص293.
(2) ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود دار المريخ، الرياض، 2006، ص 175.
(3)روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1979، ص 9.
(4)جمعة حجازي، مفاهيم التنمية: pdf0473www.ina-syrie.com/tbl_images/file

منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو[1].

حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمال، أو الدخل الوطني الإجمالي ولذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا المعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي و النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي، فالنمو الاقتصادي لا يحدث من دون حدوث زيادات مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانات الى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين و لا كنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو[3] .

سادساً– خصائص النمو الاقتصادي:

1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة. [4]
2. حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر
3. الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
4. التقدم الاقتصادي[5]
5. زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين. ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[6].

---

(1)محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية جامعة الاسكندرية،2000، ص51

(2)عبد القادر محمد عبد القادر د ايمان عطية ناصيف، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص11-12.

(3)Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 596.

(4)عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، مدينة نصر - مصر، 2003، ص 39

(5)عبداللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.

(6)عبد المطلب عبد المجيد، المصدر السابق، ص49.

6. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضروريا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد التي تعد موضوعًا شائكا مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة[1].

سابعاً– همية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج[2].

والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي –بشكل عام– زيادة الدخل لدولة معينة[3].

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها[4].

وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

–تسريع النمو:

أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة[5].

(1)حيدر نعمه بخيت (سياسات الاستقرار الاقتصادي) في بلدان مختارة اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2007، ص4.
(2)عبد الله الصعيدي (دور) السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي ، ص 2.
(3) مهدي الحافظ ،الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت- لبنان، 2009 ، ص 22
(4)طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دراسات في المالية العامة ، بغداد ، 1990، ص114.
(5) المصدر نفسه ، ص115.

غير أن ثمة عامل آخر يحدد مستويات المعيشة وهو عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة وغالبا ما تستأثر القلة بمعظم منافع النمو.

-النمو والتنمية:

والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. وحسب النظرية الرأسمالية في الاقتصاد فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر. [1]

ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

ثامناً- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي محدداته، قياسه:

- **نظرية النمو الكلاسيكية:** رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية " أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس "، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]: اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي[3].

(1) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2008/4/

(2)Edward Schapiro, "Macroéconomie Analysis", Harcourt Brance Jovanovich.Inc, New York, Année 1982, P 429.

(3)عبد الباسط "وفاء" النظريات الحديثة في محال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي" دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000 ص 5.

اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) [1] وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال[2].

نظا شومبيتر: تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما ،شاملا وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية[3] :

- توصل شومبيتر إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو.
- يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام ، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به[4].
- أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو

(1) مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.

(2)M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000, p 08.

(3) مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، مرجع سابق، ص 70.

(4) مدحت القريشي، المصدر السابق، ص 72.

تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل[1].

- تحدث عن الاستثمار وتمويله وكذا أنواعه حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون ونميز نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم.

إلا أن شومبيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي[2].

(1) المصدر نفسه، ص 72.
(2) المصدر نفسه، ص 73.

المبحث الثاني

تحليل واقع الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني

تحليل واقع الاقتصاد العراقي

أولاً- تحليل الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد:

يُعرف اقتصاد المعرفة على أنه ذلك الاقتصاد الجديد الذي يشكل فيه انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها ، هي لولب عملية النمو الاقتصادي ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات أي أنه يقوم على اساس انتاج المعرفة (أي خلقها واستخدام ثمارها وانجازاتها بحيث تشكل هذه المعرفة مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته[1].

وقد بدأت ملامح اقتصاد المعرفة بالانتشار بشكل عام لمختلف الدول مع التطور التكنولوجي وتسويق المعلومات عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة التي أدت إلى توسع المعلومات بشكل كبير، وكان العراق من بين الدول التي شهدت عصر الاتصالات والتكنولوجيا، إلا ان السياسات التي وظفت للارتقاء به لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ إن غالبية مدن العراق تعاني من قصور في خدمات الاتصال وتأكل بناها التحتية وهذا الحال يعثر فرص ولوج العراق إلى عصر المعرفة بمعنى انه غير جاهز لاستقبال تطبيقاته بسبب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي خلفت العديد من المعوقات في مجمل الاداء المعرفي[2].

ففي عام ٢٠٠٦ عقدت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تحالفاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق كمبادرة لخلق التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف تشجيع وتطوير تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العراق، وقد ضم هذا التحالف المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص خدمة لعملية بناء القدرات لهذا القطاع، إذ توفر الشركات الخاصة المختبرات والمعدات والصيانة عبر شبكة الانترنت، وبهذا الصدد اصدرت هيئة الاعلام والاتصالات العراقية عدد من التراخيص لشركات القطاع الخاص لتقديم خدمات خطوط الاشتراكات الرقمية للاسهام في جاهزية المجتمع العراقي معرفياً، غير أن ضعف الانفاق على هذا القطاع وعدم إيلائه الاهتمام الكافي جعل منه بيئة غير محفزة للتطور الاقتصادي.

ومن الجدول (1) يمكن تتبع نسبة الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (1)

الانفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (%) من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	نسبة الانفاق على ICT	السنة	نسبة الانفاق على ICT

(1) شبكه المعلومات المالية .
(2)البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014.

كنسبة GDP		كنسبة GDP	
0.12	2013	0.06	2004
0.14	2014	0.06	2005
0.10	2015	0.07	2006
0.01	2016	0.15	2007
0.01	2017	0.09	2008
0.01	2018	0.12	2009
0.02	2019	0.16	2010
0.02	2020	0.13	2011
		0.13	2012

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة. المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

ومن معطيات الجدول (1) نلاحظ تباين مستوى الانفاق على هذا القطاع نسبة من GDP في المدة2004–2020 ، إذ بلغت (0.06%) لعامي2004–2005 ثم سجلت هذه النسبة ارتفاعاً نسبياً لتصل الى (0.15%) عام 2007 ثم حققت أعلى مستوى لها عام2010 لتصل إلى (0.16%) وهذه النسب تشير إلى التدني الواضح في مستوى الانفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشخص حالة إنعدام امكانيات التحول نحو الاستثمار في القطاع المعني بمعنى ان هذه المؤشرات تمثل الأداء التشغيلي فقط، وبالتالي فإن الاقتصاد العراقي يحصل على مؤثرات ضئيلة من قطاع يشكل دعامه اساسية للنمو الاقتصادي قياسا بالدول الأخرى، إذ ان العبور إلى اقتصاد مبني على المعرفة يولد متطلبات غير قليلة من مجمل القطاعات الاقتصادية في البلد لتكتمل عملية الانتقال بشكل متوازن ومستمر بعيداً عن المؤثرات الخارجية إلا إن تبعات المديونية الخارجية وإخفاقات سدادها بسبب التذبذبات المستمرة بأسعار النفط، فرضت حقيقة مفادها ان تطور البنية المعرفية بالعراق مرهون بتسويات خارجية وسياسات موضوعية بدءا من سياسة الاصلاح الهيكلي للقطاعات الاقتصادية وأولوية اصلاح البنى التحتية وخيارات بناء مجتمع المعرفة ومستوى انتاجيته، وهذا الأمر لا يوفر بيئة مشجعة لدخول العراق إلى عصر اقتصاد المعرفة بسبب افتقاره للبيئة الميسرة لقطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات[1].

(1) البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014.

كما أن قطاع الاتصالات يعكس اداءاً ضعيفا كبقية القطاعات الاقتصادية فحتى عام ٢٠٠٣ كانت شبكة الاتصالات العراقية هي الوحيدة العاملة في العراق، وكان الاستثمار في هذا المجال ضئيلا جدا ومقتصراً على مستوى الدولة فقط بسبب الأوضاع السياسية التي كانت سائدة فضلا عن تبعات تدهور الوضع الأمني وأعمال التخريب التي تعرض لها البلد بعد عام ٢٠٠٣ التي أدت إلى تدمير شبكات الهواتف الثابتة ومستلزماتها اللوجستية، إذ كان العراق يمتلك (285) بدالة الكترونية عام ٢٠٠٢ موزعة على المحافظات وعدد خطوط الهاتف الثابت حوالي (1183.3) خط لكل مليون شخص، أما نشاطات خدمات الانترنت بالرغم من حداثتها، الا ان عدد مراكز الخدمة المفتوحة بلغ (19) مركز عام2003 و (55) مركز عام ٢٠٠٦ اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فقد بلغ (30) مركز عام ٢٠٠٣ و (5) مراكز عام 2006[1].

وترى الباحثة ان هذه المؤشرات تعكس واقع عجز الاقتصاد العراقي عن مواكبة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من إمتلاكه للموارد الضخمة التي توفر قاعدة خصبة للتقدم التكنولوجي الأمر الذي جعل منه بيئة غير محفزة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانياً– تحليل نسبة مساهمات القطاع السلعي والخدمي:

أظهر الاقتصاد العراقي في الفترة ما قبل عام 2014 تطور ملموساً في أغلب مؤشراته الاقتصادية إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي ، في حين شهد عامي (2015) و (2016) انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات ، إما في عام 2017 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره (14.6%) مقارنة بعام 2016 . أولا : الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي[2].

-الأسعار الجارية :

(1) وزارة التخطيط ٢٠٠٩:١٠٧.

(2) علي جابر عبد الحسين (برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد ، 2009 ، ص 2.

حقق الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية انخفاض خلال المدة (2017–2014) إذ وصل في عام 2014 إلى (266332.7) مليار دينار لينخفض إلى حوالي (196924.1) مليار دينار عام 2016، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب تباطوء الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض ، وتراجع الطلب على الطاقة في العالم ، الأمر الذي صاحبه انخفاض في معدلات الاستثمار، مما أدى ذلك إلى التأثير سلباً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كلي على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج في اقتصاده وتمويل موازنته العامة ، وهذا ما يلاحظ بشكل واضح في انخفاض نشاط النفط الخام خلال المدة (2014–2017) حيث انخفض من (116852.3) مليار دينار عام 2014 إلى (65194.04) مليار دينار عام 2015 بالأسعار الجارية وبمعدل متناقص بلغ 44.2%) ، ثم ارتفع ليصل إلى (67400.2) مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو (3.4%) إلى إن وصل في عام 2017 إلى حوالي (88664.8) مليار دينار ، والجدول (1) والشكل (1) توضح هذه المؤشرات :

جدول(2)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالاسعار الجارية للمدة(2014–2017) مليار دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي بدون النقط الخام	نشاط النفط الخام
2014	266332.7	149480.3	116852.3
2015	194681	129486.9	65194.04
2016	196924.1	129523.9	67400.2
2017*	225722.4	137057.6	88664.8

المصدر : من عمل الباحثة ، جهاز المركزي للأحصاء

(*) بيانات عام 2017 اولية سنوية.

شكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2014 -2017)

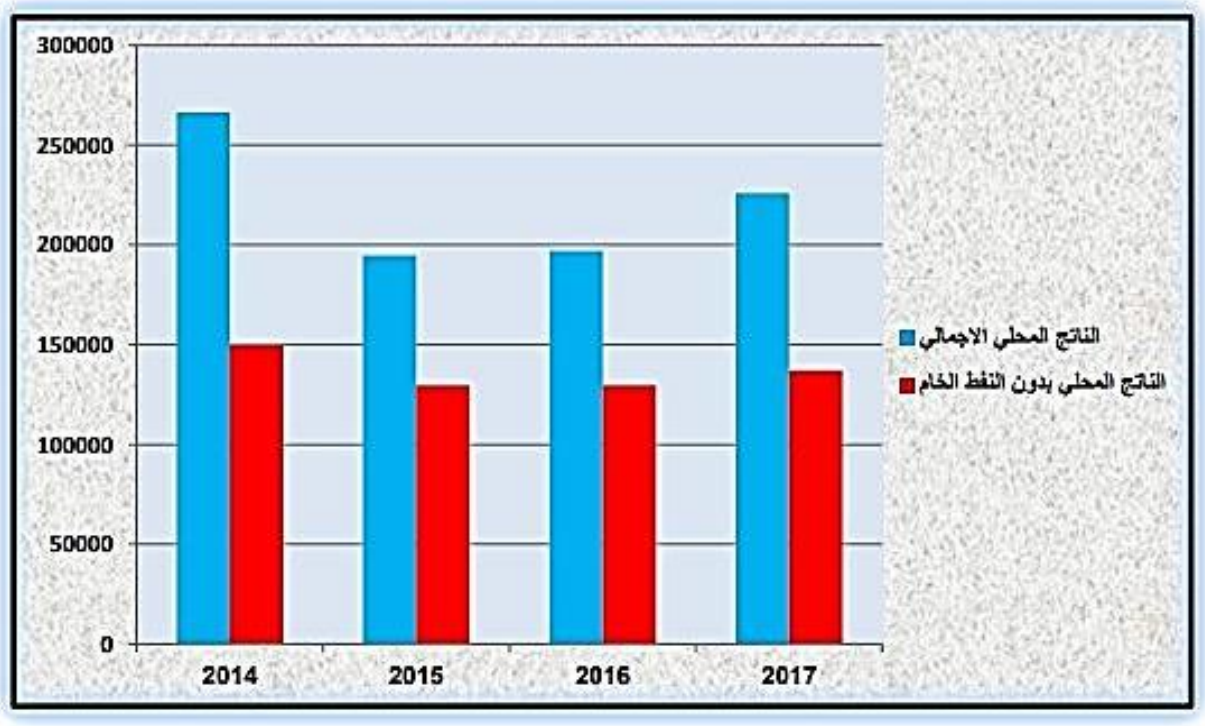

2- الأسعار الثابتة (2007-100):

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) خلال المدة (2014-2017) ، إذ وصل في عام 2014 إلى(175335.4) مليار دينار ليرتفع إلى حوالي (20893.1) مليار دينار عام 2016 ، وشكل نشاط النفط الخام المرتبة الأولى من حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بنسبة (46.4%)، فيما احتل نشاط الخدمات الاجتماعية (الحكومة العامة المرتبة الثانية للعام ذاته بنسبة (9.8%) مقابل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وخصوصاً قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة ، إذ بلغت نسبة المساهمة للقطاعات أعلاه خلال العام 2016 بـ (0.9%) للصناعة التحويلية و(2.2%) للقطاع الزراعي والغابات وصيد الأسماك ، واستمر هذا الاتجاه في الناتج المحلي الإجمالي وبالتحديد خلال العقود الأخيرة ، وأدت الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي إلى تكريس حالة الاعتماد شبه الكلي على النفط باعتباره المصدر الرئيس للإيرادات ومن ثم الإنفاق العام ومنه الإنفاق الاستثماري ، مما جعل النمو الاقتصادي مرهون بحركة المورد النفطي ، ولمعرفة الأثر الاقتصادي لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وأعمال داعش الإرهابية وانعكاس ذلك على معدلات النمو المتحققة خلال السنوات الأخيرة ، فقد شهدت الفترة بعد عام 2014 ركوداً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري كانعكاس للانخفاض في أسعار النفط مقارنة خلال عامي 2014-2015 التي شهدت تراجعاً كبيرا في أسعار النفط مما انعكس بشكل مباشر على معدلات النمو

الاقتصادي في العراق بالتزامن مع احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدد من المحافظات العراقية وما ترتب على ذلك من تدمير للبنى التحتية واتساع ظاهرة النزوح والهجرة واتساع حجم العجز المالي في الموازنة العامة نتيجة لتناقص حجم الإيرادات من جهة وارتفاع حجم الإنفاق التشغيلي من جهة أخرى ، والجدول (2) والشكل (2) يوضحان اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال المدة ، حيث يبين الفجوة بين الاثنين والتي تعكس بالدرجة الأولى تطورات أسعار. النفط على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الأساسي له ، مقابل التراجع الواضح في مساهمة القطاعات السلعية ، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد[1].

للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتحويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثماري محلي وأجنبي وتوسيع دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة إنتاجية سلعية . إما عامي 2016 و 2017 فقد شهد الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تحسناً نسبياً إذ بلغ (201059.4) مليار دينار عام 2017 مقارنة بعام 2016 والذي بلغ (20893.1) مليار دينار ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض الإنفاق العسكري ، فضلاً عن عودة بعض العوائل النازحة إلى مناطقهم ، الأمر الذي تبلورت تداعياته بارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 .

جدول(3)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالاسعار الجارية للمدة(2014–2017)(100= 2007)

مليار دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
2014	266332.7	175335.4
2015	194681	183616.3
2016	196924.1	20893.1
2017*	225722.4	201059.4

المصدر : من عمل الباحثة ، جهاز المركزي للأحصاء.

(*) بيانات عام 2017 اولية سنوية.

شكل (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2014–2017)

ثالثاً– تحليل الموازنة العامة (2004-2019) :

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (مؤسسات وطنية)افراد بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مده محدد ويسمى القرض الوطني)، ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الاشخاص المعنويين والطبيعيين داخل القطر، بصرف النظر عن جنسياتهم، وهو اجمالي الديون التي تكون في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، وتتمثل صور الدين الداخلي بالاقتراض الداخلي للدولة وطرح سندات القرض في الداخل بالعملة الوطنية و يكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراد ام وحدات اقتصادية باختصار فإن عملية الاستدانة الداخلية هي مجرد تحويل للثروة داخل البلد ويمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة، وان إصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من الاعتبارات منها وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق اي عن حاجة الاستثمار الخاص، يقابله استعداد من قبل المدخرين اللاكتتاب في سندات القرض لما توفره الدولة لهم من مزايا مضمونة على أن لا

تقل عن ما هو سائد في السوق، وقدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي، ومنع الاختلالات من تضخم وتقلبات اسعار الصرف الأجنبي، وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني[1].

وينشأ الدين العام الداخلي عندما تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في داخل البلد او المقيمين بغض النظر عن جنسياتهم، وهو إجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الحكومة والهيئات الرسمية والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني للبلد، أو هو ما تدين به الدولة لمختلف مواطنيها الدائنين، فعندما تقترض الدولة في الداخل وتطرح سنداتها في الداخل وبعملتها المحلية (الوطنية) ويكتتب عليها من قبل رعايا تلك الدولة والمقيمين فيها من الأفراد او الوحدات الاقتصادية الأخرى[2]، وفي هذا الصدد فان اصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من اعتبارات منها مدى توفر الفائض من المدخرات الحلية في السوق او الفائضة عن حاجة الاستثمار الخاص المحلي، ومدى استعداد هؤلاء المدخرين للاكتتاب في سندات القرض، فضلا عن المزايا التي تقدمها الدولة والتي قد لا تختلف عن السائد في السوق المحلية[3] .

واستنادا الى ذلك كله فان الدين العام الداخلي او المحلي هو اتفاق مسبق بين طرفين يقوم على اساسه الطرف الدائن (مؤسسات مالية وطنية (افراد بتقديم مبلغ من النقود الى الحكومة من خلال شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة مقابل تعهد الحكومة بتسديده مع الفوائد خلال المدة المحددة ويسمى القرض هنا قرض وطني[4].

(1) علي العربي وعبد المعطي عساف، دورية الموازنة العامة ومشكلاتها في البلدان النامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1986، ص 11.
(2) هشام العمري اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، بغداد مطابع التعليم العالي، الطبعة الثانية، 1988، ص 307.
(3) زهراء فارس خليل سعر صرف الدينار العراقي بين ضغط الانفاق العام الحكومي واليه نافذة العملة / رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد بغداد، 2019، ص 349.
(4) مؤيد الدوري ود طاهر الجنابي، إدارة الجنابي، إدارة الموازنات العامة عمان - دار زهران 1996 ص 12 - 10.

المبحث الثالث

تحليل الانفاق العام الحكومي

المبحث الثالث

تحليل الانفاق العام الحكومي

أولاً: تعريف النفقات العامة وعناصرها :

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للنفقات العامة ، الا ان جميع هذه التعاريف تدور حول نفس العناصر أو الاركان التي تكون اطار النفقات العامة . حيث يعرفها البعض بأنها: "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة او انها عبارة عن المبالغ التي تقوم السلطات العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة"[1].

ويعرفها آخرون، بأنها عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد تحقيق منفعة عامة طاقة و. كما يعرف بأنها:" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماتها) بهدف تحقيق منفعة عامة" [2]. أو أنها عبارة عن مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية [3].

لذلك يمكن القول بان النفقات العامة عبارة عن :"الاعتماد المالي المقر من قبل السلطة التشريعية في إطار الموازنة العامة للدولة ، وتقوم بتنفيذها الحكومة الفدرالية أو الحكومات المحلية و الاقاليم وبقية المؤسسات والهيئات العامة التابعة للدولة بهدف إشباع الحاجات العامة"[4].

ويمكن القول بأن النفقات العامة تتكون من ثلاثة عناصر أو أركان أساسية تتمثل في كون النفقات العامة مبلغ نقدي ، وأنها تصدر عن شخص معنوي عام ، بالأضافة الى كونها تهدف الى تحقيق منفعة عامة ، وكالآتي:

1. الشكل النقدي للنفقة العامة : لكي تحصل الدولة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها يجب عليها انفاق مبالغ نقدية ، وبالتالي فإن كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الانتاج ، أو المنح والاعانات والمساعدات بمختلف أشكالها، لكي يعد من قبيل النفقات العامة فإنه يجب أن يتخذ الصفة النقدية[5] .

(1) مؤيد الدوري ود. طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص 20.
(2) علي العربي وعبد المعطي عساف، مصدر سبق ذكره، ص32.
(3) علي جابر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص 34.
(4) المصدر نفسه.
(5) محمود ، مصدر سبق ذكره، 2014 ، ص9.

2. والصفة النقدية للنفقات العامة جاءت لعدة إعتبارات منها ان الاقتصادات الحديثة هي اقتصادات نقدية وليست عينية ، وتجاوزا لمشاكل الانفاق العيني، وتحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة ، وفي تحمل الاعباء العامة، بالاضافة الى صعوبة إجراء الرقابة على الانفاق العيني وصعوبة تحديده [1].
3. صدور النفقة العامة عن هيئة عامة أو شخصية معنوية عامة : العنصر الثاني في النفقات العامة هو ان تصدر من شخص معنوي وإداري عام ، ويقصد بالاشخاص العامة " الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية" [2]عليه فإن النفقات التي يقوم بها أشخاص خاصة ، طبيعية أو إعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام . (ناشد، 2000، 29).
4. **النفقة العامة تحقق نفع عام :** يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة ، وبالتالي فإن تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة هو المبرر الاساسي للنفقات العامة .

نرى انه يرجع هذا العنصر الى مبدأ العدالة بين جميع الافراد ، فإذا كان الأفراد يتساوون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب فمن الطبيعي أو بالأحرى من الواجب أن يتساووا في الانتفاع من النفقة العامة.

ثانياً– صور وأشكال النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة عدة أشكال أو صور يمكن تحديدها كالآتي:

1– الاجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية :

وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة الى الافراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمنا للخدمات التي يقدمونها ، أو الى الافراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتحيلهم الدولة الى التقاعد.

– مشتريات الدولة وتنفيذ الاشغال العامة :

وتمثل أثمان الادوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لأشباع الحاجات العامة ، بالاضافة الى المبالغ المدفوعة لتنفيذ الاشغال العامة.

(1) عبد المطلب ، مصدر سبق ذكره، 2005 ،251.
(2) حشيش ،مصدر سبق ذكره، 2006 ، 64.

– الأعانات والمنح والمساعدات:

تعتبر الاعانات والمنح والمساعدات تياراً من الانفاق تقرر الدولة دفعه الى فئات إجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة ، سواء كانت داخلية أو خارجية دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات ، وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إنسانية.

أقساط الدين العام وفوائده : تعد القروض العامة عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة المدينة وذلك لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام ، لذلك على الدولة أن تعمل على التخلص ما امكن من أعباء ديونها العامة وذلك بتخصيص جزء من الموارد المالية لخدمتها.

ثالثاً – قواعد النفقات العامة :

هناك ثلاثة قواعد رئيسية على الدولة مراعاتها في بالنفقات العامة وهي كالآتي:

قاعدة المنفعة:

تعني قاعدة المنفعة أن تهدف النفقات العامة الى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع . ويتطلب تحقيق هذه القاعدة دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة الى مختلف المشاريع وأن تفاضل بينها وفق جدول للأولويات ، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والاقاليم المختلفة[1].

وهناك اتجاهين رئيسيين في الفكر الاقتصادي والمالي فيما يخص هذه القاعدة وهي كالآتي:

الاتجاه الشخصي :

على ضوء هذا الاتجاه فإن قياس المنفعة يتم باللجوء الى مقارنة الناتج الاجتماعي من الانفاق العام بالمنفعة التي كان من الممكن تحقيقها للأشخاص في حالة الابقاء على قيمة الفرائض التي تفرضها الدولة عليهم

الاتجاه الموضوعي :

حيث تتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الانفاق العام بناء على الزيادة التي تحدث في الدخل، نتيجة للقيام به ، وذلك على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بإرتفاع الدخل القومي وتنخفض بإنخفاضه . وتعتمد هذا الاتجاه على الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تطرأ على الدخل[2] .

(1) علي جابر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص 41.
(2) خالد، مصدر سبق ذكره،2015 ، ص 12.

قاعدة الاقتصاد المقصود بهذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق العام دون مبرر. وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى (قاعدة المنفعة ، وفي هذا الخصوص يتطلب التمييز بين حالة التبذير وحالة التقتير والأقتصاد . فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه الى سوء استخدام أموال الدولة ، أي أن الانفاق قد يكون غير ضروري ولا يحقق النفع العام ، أو قد يكون ضروري ويحقق نفع عام ولكن بتكاليف مرتفعة جدا. أما التقتير فهو القلة في الانفاق والاحجام فيه جزافا حتى في مسائل وأوجه الانفاق التي يكون فيها الانفاق من أجل تحقيق منافع عامة ، أو لأشباع حاجات عامة . اما الاقتصاد بالانفاق فهو إنفاق ما يلزم من الاموال ، وبالتالي فهو يحتل موقع وسطي بين مفهومي التقدير والتبذير[1].

رابعاً: تقسيمات النفقات العامة :

نتيجة تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد تطورت وتنوعت معه النفقات العامة . ومن اجل تنظيم هذه النفقات وادراجها في اطار الموازنات العامة ولسهولة متابعتها ومراقبتها فانه لابد من تقسيم وتصنيف هذه النفقات من حيث تركيبها ، ومضمونها، وطبيعتها . وفي هذا السياق فقد وضع كتاب المالية العامة عدة تقسيمات للنفقات العامة والتي يمكن تلخيصها كالأتي:

النفقات العادية والنفقات غير العادية :

أ- النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر سنوياً وبشكل دوري منتظم، مثل رواتب الموظفين والنفقات اللازمة لتسيير الشؤون الادارية للدولة كنفقات صيانة الطرق ، نفقات الادارة والعدالة ، فوائد واقساط الدين العام ، نفقات الأمن والدفاع ..... والخ . ب النفقات غير العادية : وهي النفقات التي لا تتسم بالدورية والانتظام، أي لا تتكرر سنوياً . مثل نفقات الحروب وبناء السدود والجسور المطارات أو تعويضات للمنكوبين بالكوارث الطبيعية [2].

النفقات الفعلية (الحقيقية) والنفقات التحويلية (إعادة التوزيع) :

أ- النفقات الفعلية (الحقيقية): وهي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير الإدارات العامة مثل رواتب الموظفين ونفقات شراء الاجهزة والمستلزمات وغيرها . وان هذه النفقات تؤدي الى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة.

ب النفقات التحويلية (إعادة التوزيع) : وهي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل، أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة . وأن هدف الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، أي

(1) العلي، مصدر سبق ذكره، 2002، ص 12.
(2) العبيدي، مصدر سبق ذكره،2011 ، ص61 .

المحافظة على التوازن الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل ، وتشمل هذه النفقات الاعانات بمختلف انواعها. حيث تؤدي هذه النفقات الى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة. (طاقة والعزاوي، 2007، 54–55)

-النفقات الادارية (الجارية) والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية) : (محمود، 2014، 18–19(

أ- النفقات الادارية الجارية) : وهي النفقات الازمة لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة، مثل رواتب الموظفين وتكاليف الصيانة وشراء مستلزمات سير تلك الاجهزة.

ب النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) وهي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها الى زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الاموال ، مثل نفقات الانشاء والتعمير والتجهيز ومختلف مشاريع البنية التحتية.

خامساً- الفرضيات والنظريات المفسرة :

للتزايد في النفقات العامة : ركزت أدبيات المالية العامة خلال القرن التاسع عشر على دور الضرائب في الاقتصاد مهملة الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي ، بإستثناء الدراسة التي قدمها الاقتصادي الألماني أدولف واكثر حول ظاهرة تزايد النفقات العامة. لكنه بعد أزمة الكساد الكبير بدأ الاهتمام بالدور الهام للأنفاق العام في الاقتصاد . وبعد الحرب العالمية الثانية وبسبب الحاجة لبرامج إعادة البناء الاقتصادي والرفاه العام أظهر العديد من الاقتصاديين الاهتمام بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة . وفيما يأتي أهم هذه الدراسات:

1.دراسة بايرنين : تعد هذه الفرضية إحدى الفرضيات المفسرة للتزايد في النفقات العامة، وان هنري بايرنين إعتمد على سجل أوروبا الطويل للوصول الى هذه الفرضية، والتي مفادها " أن اوقات الحروب سبباً لتزايد الانفاق العام أو المصاريف العامة " حيث أن تلك النفقات تزداد في أوقات الحرب وعندما تنتهي الحروب فإن النفقات العامة سوف تستمر على مستواها[1].

2- دراسة أو (قانون) واكنر : اهتم الاقتصادي الألماني أدولف واگنر (Adolf Wagner) بايجاد تفسير علمي لظاهرة التزايد في النفقات العامة والأتجاه الطبيعي في نمو وزيادة حجم النفقات العامة بشكل مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . واعتبر ان التزايد في في النفقات العامة هو قانون عام للتطور الاقتصادي اسماه قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي . وبين واگنر ان تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويمكن تلخيص القانون على أنه : " إذا تم تحقيق معدل نمو معين في مجتمع من المجتمعات فإن هذا يعمل على زيادة واتساع مختلف أنشطة الدولة،

(1) باش و الظوالم ، مصدر سبق ذكره،2018 ، ص 285.

وبالتالي تزداد النفقات العامة للدولة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي[1] .

ويرى واكنر أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهي:

سادساً– ظاهرة إزدياد النفقات العامة :

إن تطور دور الدولة في الاقتصاد من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة ، وتوسع حجم نشاطاتها المختلفة أدى الى زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة ، الى درجة انها عدت ظاهرة عامة طويلة الدول النامية منذ العقد السادس من القرن العشرين وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية ادى الى زيادة واتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة.

1. **الاسباب الاجتماعية** : ساهم تركز السكان في العصر الحديث في المدن وتبدل النمط الاستهلاكي للأفراد الى ازدياد النفقات العامة على الخدمات التعليمية ، والصحية، والثقافية والنقل والمواصلات . وذلك لأن متوسط حصة الفرد من الحاجات العامة في المدينة أكبر مما هو عليه في الريف، كما أدى هذا الأمر في نفس الوقت الى ازدياد النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة كالمحافظة على الأمن وحفظ العدالة نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية الى حد ما في المدن. كذلك اصبح الأفراد يطالبون بالعدالة الاجتماعية وتأمينهم من الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة وبإعادة توزيع الدخل والثروة ، مما فرض على الدولة الرضوخ لهذه المطالب من خلال تقديم مزيد من الاعانات والانفاق . وقد ساهم ذلك عدة اسباب اهمها انتشار التعليم والثقافة ، والتقدم الصناعي وتطور الحركات العمالية والنقابية . (الحجايا 2018، 96–97).
2. **الاسباب الادارية:** لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة ، وبالتالي زيادة عدد الموظفين والعاملين فيها وارتفاع تكاليف ادارتها . وهذا التوسع في الهيكل الاداري للدولة يؤدي الى ازدياد النفقات العامة سواء كان في شكل اجور ورواتب ، أو ثمنا لمشتريات الدولة . كما يساهم سوء التنظيم الاداري وازدياد عدد العاملين في زيادة النفقات الادارية وهي ظاهرة ملموسة في الكثير من الدول النامية ، ومما يزيد الأمر سوءاً انخفاض كفاءة العاملين وانخفاض انتاجيتهم في ادارات تلك الدول[2].

(1) الحجايا، مصدر سبق ذكره،2015،2018، ص ص 94-95.
(2) عبد الله، مصدر سبق ذكره،2015 ، ص 143.

3. **الاسباب المالية:** حيث اعتبرت القروض العامة فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة حيث كانت الدولة لا تلجأ اليها الا في حالات استثنائية كالحروب، والكوارث الطبيعية كالزلازل او الفيضانات ... الخ.
4. الاسباب السياسية : هناك نوعين من الاسباب السياسية وهما الاسباب السياسية الداخلية والاسباب السياسية الخارجية . حيث تعود الاسباب السياسية الداخلية الى تطور الفكر السياسي في كثير من الدول، مما ترتب عليه انتشار المباديء الديمقراطية والتي ساهمت في تغيير نظرة المواطنين الى الخدمات العامة بإعتبارها حقاً من حقوقهم ، وواجبا من واجبات الحكومة [1].

وهذا ما أدى الى زيادة النفقات العامة، كما ان انتشار الاحزاب السياسية وتنافسها على السلطة دفع تلك الاحزاب الى التوسع في تقديم الخدمات العامة من خلال المؤسسات التي يديرونها وذلك سعياً منها لكسب رضا منتخبيهم والوفاء لهم من اجل المحافظة على المكاسب السياسية مما يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة . وتكمن الاسباب السياسية الخارجية في تنامي واتساع وتعدد أبعاد العلاقات الدولية ، فقد ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول ، مما ادى الى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية سواء في دول أو هيئات ومنظمات دولية ، بالاضافة الى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية، بالاضافة الى استخدام المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية . كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة[2].

5. **الاسباب العسكرية والطبيعية** : تحتل هذه النفقات اهمية خاصة في الوقت الحاضر ، نظراً لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مما أدى الى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول[3] .

وهنا نرى بان النفقات العسكرية (الدفاع) تمثل جزء كبير من الموازنة العامة . إذ ان استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة وانتشار الاستراتيجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة . كما ان حدوث النكبات والكوارث الطبيعية في أي بلد تحمل الموازنة عبئاً اضافياً وغير متوقع لتلك الكوارث.

(1) محمود ، مصدر سبق ذكره،2014 ، ص 70.
(2) المصدر نفسه.
(3) عبد الله، مصدر سبق ذكره،2015 ، ص 144.

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً– الاستنتـــــاجـــــــــات:

1. ان الانفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الانفاق الحكومي.
2. لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما الصناعة والزراعة ولا يتحقق ذلك الا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد اساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة محطات المياه، شبكات الطرق المؤسسات التعليمية والصحية الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

ثانياً– التوصـــــــيات:

(1) ان يركز الاقتصاديون على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظرا لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الأولى، فأذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

(2) تشجيع مشاركة او مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له بمختلف اشكاله من قروض ميسرة وقوانين شفافة مما يعني انشاء وتوزيع العمل في اطار برنامج زمني محدد على استغلال الايرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الانشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، وانتهاج سياسة تنموية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع النفطي لأن هذا القطاع اليوم هو مصدر الثروة ومصدر المال الذي يستخدم في بناء البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(3) المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

المصادر

- القران الكريم

1. .الانفاق الحكومي واختبار قانون فانجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة (1975–2010) : تحليل قياسي، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية.
2. اديب قاسم شذي (الاقتصاد العراقي ... الى اين)، ط1 ، دار المواهب للطباعة – النجف الاشرف.
3. البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014.
4. بيتر بينكي ، ديفيد بريشينكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ترجمة ليندا محمود ، ص1 ، دار مصباح الحرية الاهلية ، الاردن ، 2008.
5. جمعة حجازي، مفاهيم التنميةpdf0473www.ina-syrie.com/tbl_images/file :
6. حاكم محسن محمد ، الاقتصاد العراقي، رؤية مستقبلية ، بحث منشور في المؤتمر الأول لكية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية للمدة 17– 18 اذار ، 2009.
7. حامد عبد المجيد دراز مبادئ الاقتصاد العام" ط1، الدار الجامعية، 1989.
8. حيدر طالب موسى محيسن الحياوي) سياسات الدعم الحكومي واثارها على التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة (1990–2006) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، 2009.
9. حيدر نعمة بخيت سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة)) اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2007.
10. حيدر نعمه بخيت (سياسات الاستقرار الاقتصادي) في بلدان مختارة اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2007.

11.روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1979.

12.زهراء فارس خليل سعر صرف الدينار العراقي بين ضغط الانفاق العام الحكومي واليه نافذة العملة / رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد بغداد، 2019.

13.زهراء فارس خليل سعر صرف الدينار العراقي بين ضغط الانفاق العام الحكومي واليه نافذة العملة / رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد بغداد، 2019.

14.صدام داود ، مصطفى سلمان (مبائ الاقتصاد الكلي) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006.

15.طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دراسات في المالية العامة ، بغداد ، 1990.

16.عبد الباسط "وفاء" النظريات الحديثة في محال النمو الاقتصادي – نظريات النمو الذاتي" دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000.

17.عبد القادر محمد عبد القادر د ايمان عطية ناصيف، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.

18.عبد الله الصعيدي (دور) السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي.

19.عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات المالية العامة" الدار الجامعية، 2004-2005، 2- عبد المجيد رشيد التكريتي ((السياسة المالية واثرها على الاسعار في العراق)) تنمية الرافدين، العدد 18 ، المجلد 8 ، تموز 1986.

20.عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، مدينة نصر – مصر، 2003.

21.عبداللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة.

22.علي العربي وعبد المعطي عساف دورية الموازنة العامة ومشكلاتها في البلدان النامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1986.

23.علي جابر عبد الحسين (برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد ، 2009.

24.علي جابر عبد الحسين برنامج) العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد، 2009.

25.فيصل علي خورشيد، تحليل العلاقة السببية الايرادات الحكومية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي العراقي، دراسة قياسية للمدة 1970 –2016 ، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد 4، العدد2، كانون الاول ، 2020.

26.محمد جمال دنبيان (المالية العامة والتشريع المالي)، الدار العلمية ودار الثقافة، 2016 .

27.محمد جمال ذنيبات المالية العامة والتشريع المالي ط 1 ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، 2003.

28.محمد سلمان العاني ، تزامن والتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003–2006) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، تصدر من كلية الادراة والاقتصاد جامعة واسط العدد الثامن ، 2011.

29.محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية جامعة الاسكندرية،2000.

30.محمد علي ابراهيم العامي ، نغم حسن نعمة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 40 ، العدد 15 ، اذار ، 2007.

31.مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.

32.مهدي الحافظ ،الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت– لبنان، 2009.

33.موسى خلف عواد ، كريم سالم ، الأزمة المالية والعالمية واثارها المحتملة ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية للمدة 17–18 /اذار / 2009.

34.مؤيد الدوري ود طاهر الجنابي، إدارة الجنابي، إدارة الموازنات العامة عمان – دار زهران 1996 .

35.ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود دار المريخ، الرياض، 2006.

36.هشام العمري اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، بغداد مطابع التعليم العالي، الطبعة الثانية، 1988.

37.وائل سليم جميل ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981 – 2000) رسالة مقدمة الى جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، ص 23

38.وزارة التخطي:٢٠٠٩.

39.وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الربيعية اتجاهات وانعكاسات + العراق حالة دراسية للمدة (2003–2009)، رسالة الماجستير مقدمة إلى الجامعة المستنصرية قسم الاقتصاد ،2011.

40.وليد عبد الحميد عايب الاثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن المصري 2010.

المصادر الاجنبية :

1. Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 596.
2. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2008/4/
3. www.digitallibrary.univ-batna.dz
4. Edward Schapiro, "Macroéconomie Analysis", Harcourd Brance Jovanovich.Inc, New York, Année 1982, P 429.
5. http://iraqieconomists.net/ar/2011/07
6. http://www.iasi.net/lasj?func-fulltext&ald-82337 .35
7. M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000, p 08.Peacock - wiseman 1969.